قياس العلاقة بين النفقات الاجتماعية ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 و 2022

Measuring the relationship between social expenditures and the economic growth index in Algeria during the period from 1990 to 2022

مقلش يوسف *، عباس عبد الحفيظ [2]

mekelleche youcef [1], abbas abdelhafidh [2]

[1]جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، youcef.mekelleche@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبو بكر بلقايد(تلمسان) abbasabdelhafidh@gmail.com

تاريخ الاستلام :2024/10/15 ؛ **تاريخ القبول**: 2024/12/09 ؛ **تاريخ النشر**: 2024/12/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر النفقات الاجتماعية المتمثلة في الانفاق على قطاعات التعليم و الصحة و السكن و التشغيل بالإضافة الى الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج *ARDL* بالاستعانة ببرنامج *Eviews13* للفترة الممتدة ما بين 1990و 2022من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر ، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الاطار النظري و المنهج التحليلي للمعطيات للوصول الى النتائج المرجوة .

توصلت الدراسة الى وجود ـاثير سلبي معنوي لمتغير الانفاق الخاص بقطاع الصحة على النمو الاقتصادي حيث ان الزيادة ب 1% في الانفاق على الصحة سوف يؤذي الى انخفاض الناتج الاجمالي المحلي ب 1.93%. وايضا وجود اثر سلبي غير معنوي للإنفاق على السكن على النمو الاقتصادي حيث ان الزيادة ب 1% في الانفاق السكني سيؤدي الى انخفاض الناتج الاجمالي المحلي ب0.19% التأثير السلبي للإنفاق على قطاع العمل في المدى الطويل حيث أن الزيادة ب 1 % تؤذي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ب 0.05%. كما يتبين من النموذج المقدر أن الإنفاق على التعليم تأثريا موجبا ومعنويا في النمو الاقتصادي، حيث ان الزيادة ب 1%في الانفاق على التعليم سوف تؤذي الى زيادة الناتج الاجمالي المحلي ب 3.42%. و أما الدعم الاجتماعي كان تأثيره موجبا على الناتج المحلي الاجمالي حيث ان الزيادة ب 1 % في الانفاق على الدعم الاجتماعي سيؤذي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 0.46% .

كلمات مفتاحية: الانفاق الاجتماعي ؛ الانفاق التعليمي ؛ الانفاق الصحي ؛ دعم اجتماعي؛النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : I1؛ O4 ؛ C1

Abstract: This study aims to measure the impact of social expenditures represented in spending on the education, health, housing and employment sectors in addition to social support on economic growth using the ARDL model with the help of the Eviews13 program for the period between 1990 and 2022 by highlighting the case of Algeria, and this is based on the descriptive approach in the theoretical framework and the analytical approach of the data to

*-المؤلف المرسِل: مقلش يوسف، البريد الإلكتروني: youcef.mekelleche@univ-tlemcen.dz .

reach the desired results. The study found that there is a significant negative impact of the health sector spending variable on economic growth, as a 1% increase in health spending will lead to a decrease in the gross domestic product by 1.93%. There is also an insignificant negative impact of housing spending on economic growth, as a 1% increase in housing spending will lead to a decrease in the gross domestic product by 0.19%. The negative impact of spending on the labor sector in the long run, as a 1% increase leads to a decrease in the gross domestic product by 0.05%. The estimated model also shows that spending on education has a positive and significant impact on economic growth, as a 1% increase in spending on education will lead to an increase in GDP by 3.42%. As for social support, its impact was positive on GDP, as a 1% increase in spending on social support will lead to an increase in GDP by 0.46%.

Keywords: social spending; education spending; health spending; social support; economic growth.
JEL Classification Cdoes : I1 ؛O4 ؛ C1

تمهيد

تعمل معظم الدول بمختلف أنظمتها ومن بينها الجزائر على الرفع من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، حيث اهتمت الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ تطبيق برامج التعديل الهيكلي بالإنفاق العام كوسيلة للحماية الاجتماعية باعتباره من الخدمات الأساسية أو الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، لماله من أثر مباشر وفعال في زيادة معدل التنمية ودفع عجلة التقدم من خلال منح مساعدات نقدية و عينية لفائدة الأسر الهشة و الفئات المعوزة وذلك لتحسين وضعيتها و التخفيف من معاناتها (دحو و طويل ، 2021) .ففي مطلع القرن الحادي و العشرين و منذ سنة 2000 عرفت البلاد تزايد هاما في إيرادات المالية توجهت الجزائر من خلالها نحو تبني سياسة اقتصادية توسعية بزيادة هامة في حجم النفقات العامة من خلال اعتماد ها و تجسيدها برامج تنموية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) الذي اهتم بتعزيز البنية التحتية، و البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 -2009) و الذي ركز على المنشآت القاعدية، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014)الذي شعاره الموارد البشرية (كحل الراس و معوشي ، 2022)، و كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشط الاقتصاد الجزائري و التخفيف من معدلات الفقر و تحقيق العدالة والقليل من التفوت في توزيع الدخول و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي .

الإنفاق الاجتماعي يحتل أهمية خاصة في هيكل الإنفاق العام والمتمثل في المبالغ المالية الموجهة لقطاع التعليم(التعليم الابتدائي، الثانوي، والتعليم العالي)، الصحة والسكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، وزادت أهميته باعتباره استثمار في رأس المال البشري الذي يعتمد على مخصصات الإنفاق العام، فكلما زاد ما ينفق على الجانب المعرفي والصحي والمعيشي للسكان، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي زيادة الإنتاج و تعزيز النمو الاقتصادي (خواثرة ، 2020) و من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 و 2022؟

انطلاقا من الاشكالية يتم طرح الاسئلة الفرعية التالية :

هل يؤثر الانفاق على الصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هل يؤثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هل يؤثر الانفاق على السكن على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هل يؤثر الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

يؤثر الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2022

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة من ضرورة إبراز أثر الإنفاق العام الاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر المتمثل في النمو الاقتصادي، حيث أضحى الاهتمام بالإنفاق العام الاجتماعي من الأولويات التي يسعى المسؤولين على هرم السلطة إلى معرفة بياناته وتحليلها وبالتالي التحكم فيها وهذا لكون الإنفاق العام الاجتماعي محركا للنمو الاقتصادي، إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال إسهاماته وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية .

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الموضوع في الجانب النظري حيث تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول الإنفاق العام الاجتماعي و النمو الاقتصادي أما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL للفترة من 1990الى 2022

الدراسات السابقة :

دراسة Mehmet Demiral F. Ozlem Alper (2016) تهدف إلى التحقيق في آثار الإنفاق العام الاجتماعي(التعليم والصحة ولحماية الاجتماعية) على أداء النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا باستخدام تقديرات المربعات الصغرى المعممة المجدية بناءً على مجموعة بيانات تغطي الفترة 2002-2013 ل18دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. خلصت الدراسة إلى أن النفقات الاجتماعية في جميع الأبعاد الثلاثة تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي كما تؤكد النتائج العامة أن النفقات العامة يمكن أن تكون منتجة كاستثمار في حالة بلدان مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يؤثر الإنفاق العام على التعليم ب 0.65وهو الأكثر مساهمة في الن ثم يليه الإنفاق على الصحة 0.52 ونفقات الحماية الاجتماعية ب(0.24وهو ما يؤكد تنبؤات نظريات النمو الداخلي من حيث أهمية رأس المال البشري، بأن النفقات العامة الفعالة يمكن أن تؤدي إلى زيادات في اتجاهات النمو الاقتصادي للبلدان بغض النظر عن مراحل تطورها أو مستويات دخلها (F. Ozlem و Mehmet، 2016)

دراسة العوفي حكيمة (2015) تهدف الى دراسة العلاقة بين السياسات الاجتماعية ، الاعنات و النمو الاقتصادي ، تم الاعتماد على دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 1970الى 2015 و تشير النتائج التي قد تم التوصل اليها في النموذج الاول لأثر الانفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الاجمالي الى التأثير السلبي للأنفاق على التعليم ، الانفاق على التشغيل و معدل النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا ، كالإنفاق على قطاع السكن ، الانفاق على قطاع الصحة ، و الدعم الاجتماعي ، كما تم التوصل بعد تقير النموذج الثاني لأثر الانفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الخام للفرد الى تأثير سلبي للإنفاق على العمل و التعليم في المدى الطويل و تأثير باقي المتغيرات على الناتج المحلي الخام للفرد جاء ايجابيا ، كالإنفاق على قطاع السكن ، الانفاق على قطاع الصحة (العوفي ، 2015)

دراسة Mehmet , Sevgi (2014) تهدف الى قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في خلال الفترة مابين 1979و 2012 تم استخدام البيانات السنوية باستعمال متغيرين احدهما تابع و النتمثل في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و المتغير

المستقل المتمثل في نفقات التعليم بواسطة نموذج ARDL تم التوصل الى وجود علاقة ايجابية معنوية بين نفقات التعليم و النمو الاقتصادي حيث تخصيص المزيد من الموارد وخاصة للتعليم العالي سيكون له اسهامات مهمة في اداء الاقتصاد التركي من خلال زيادة فرص نقل انتاج المعرفة و تبادلها و عملية التصنيع في الجامعات و بالتالي تكوم مساهمات في النمو الاقتصادي التركي (Mehmet & Sevgi, 2014)

دراسةSeem , SagarikaParesh ,(2010) وتهدف إلى تحليل العالقة ما بين الصحة والنمو الاقتصادي في 5 دول أسيوية للفترة الزمنية (1974-2007) تم استخدام منهجية بانل بالاعتماد على المتغيرات التالية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع و الانفاق على الصحة و الانفاق على البحث و التطوير كمتغيرات مستقلة تم التوصل كنتائج الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المدى الطويل حيث ساهمت كل من الصحة و الانفاق على البحث و التطوير بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي (Seema, Paresh, & Sagarika, 2010)

I – ماهية الانفاق الاجتماعي

سنطرق في هذا العنصر الى تعريف و محددات الانفاق الاجتماعي

I – 1 تعريف الانفاق الاجتماعي

الانفاق الاجتماعي ومجموع النفقات ذات الطابع الاجتماعي أي المتعلق بالأعراض الاجتماعية للدولة و التي تمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد .

كما يعرف ايضا الانفاق الاجتماعي على أنه الاداة و الوسيلة التي تسمح بامتياز بإعادة توزيع أفضل للموارد المتاحة للمجتمع و خاصة الموارد التي تعود بالفائدة على الفئات الضعيفة و الهشة في المجتمع .

I –2 محددات الانفاق الاجتماعي

تنقسم محددات الانفاق الاجتماعي الى مايلي :

1- الانفاق على الصحة :

هو ذلك الإنفاق على الصحة من الإنفاق الجاري و الرأسمالي من الميزانيات الحكومة) المركزية و المحلية(، و القروض و المنح الخارجية) بما في ذلك بالإضافة إلى التبرعات التي يتم تقديمها من طرف الوكلاء الدولية و المنظمات غير الحكومية(، وصناديق التأمينات الاجتماعية و الصحية أو الإجبارية، ويقيس إجمالي الإنفاق على الصحة الاستخدام النهائي لمكونات الرعاية الصحية من السلع و الخدمات بالإضافة إلى تكوين رأس المال الإجمالي في الصناعات التي تقدم الرعاية الصحية (مشري و بن عطة ، 2023)

2- الانفاق العام على التعليم

يعرف بأنه المقياس لما ينفق على العملية التعليمية و التربوية في سبيل تحقيق ناتج علمي معين كميا و نوعيا على مدى زمني محدد و ينقسم هذا الانفاق الى الانفاق الجاري و الانفاق الاستثماري (قميتي، 2018).

3- الانفاق على السكن

هو مجموع من الاعانات و المساعدات المالية التي تقدمها الدولة من اجل الحيازة على السكنات كما يعتبر احدى الطرق و الوسائل السياسة السكنية للتدخل في السوق السكني و ذلك بما يتماشى مع متطلبات السكان و تأخذ شكلين : اعانات مالية مباشرة و و اعانات مالية غير مباشرة (العوفي ، 2015)

4- الانفاق التشغيل

يمثل الانفاق على العمل احد الادوات التي تستخدمها الدولة للتدخل في سوق العمل و خلق فرص عمل لائقة حيث تخصص في هذا الجانب حصص و اغلفة مالية كبيرة من النفقات العامة للاجور و معظم العاملين في القطاع العام . كما تتشكل برامج ايجاد فرص العمل ضمن استراتيجيات و برامج الحماية الاجتماعية . كما يساهم هذه النفقات في تحقيق الهدف الثامن للتنمية المستدامة و المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي (خواثرة ، 2020)

5- التحويلات الاجتماعية

تمثل التحويلات الاجتماعية جزءا من النفقات العامة للدولة وتعتبر فرع من الحماية الاجتماعية للدولة التي تعكس السياسة الاجتماعية لها حيث تصرف الى الهيئات الهشة من خلال اعادة توزيع الدخل و تتضمن اجراءات في المجالات المساعدة الاجتماعية و الاسكان و الصحة و التعليم و اعانات دعم القدرة الشرائية (جواني و العمراوي، 2023).

II- النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي كأداة مرجعية اساسية لتسيير على المدى القصير و الطويل لمختلف اقتصاديات دول العالم . كما انه كذلك مرجع اساسي بالنسبة لسياسات التطوير و الارتقاء المجتمعات الانسانية (Christian , 2006) وفي مايلي سوف نتطرق بإيجاز الى مفهوم و عناصر النمو الاقتصادي .

II- 1 تعريف النمو الاقتصادي

عرف كزنتس S.kuznets النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية سكانها كما يعد اشارة للنضج الاقتصادي للبلد (عثمانية، 2020).

كما يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين بدولة ما في فترة معينة من الزمن (حسن ، سعود ، و عبد الحفيظ ، 2021).

II – 2عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في اي بلد لا بد من توفر ثلاث مكونات اساسية و هي (عبد الرحمان و عريقات، 1999):

- **تراكم راس المال** : يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الارض و المعدات المادية و الموارد البشرية ، ويعتبر الادخار السبيل الامثل لتوفير رؤوس الاموال الممولة لمختلف انواع الاستثمارات .
- **النمو السكاني (العمل)**:يرتبط الاثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي الى زيادة الانتاج هذا من جهة ، وزيادة حجم الاسواق و سهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة اخري غير ان لهذا العامل اثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل من خلال محدودية الدخل .
- **التقدم التكنولوجي** : يعرف على انه السرعة في تطوير المعرفة الفنية ، من اجل زيادة مستوى معيشة السكان.

III- علاقة الانفاق الاجتماعي بالنمو الاقتصادي

تبرز اهمية ودور الانفاق الاجتماعي بالنسبة للإنتاج الوطني من خلال زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الانتاجية لأي مجتمع حيث ان الانفاق الاجتماعي الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع و البرامج التي تنفدها السلطات المعنية في الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج الداخلي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما

زادت الطاقة الانتاجية و الذي يؤذي بدوره الى زيادة الامكانية من الاستفادة من مزايا الانتاج الي يؤذي الى زيادة التقدم التكنولوجي و التطور الاقتصادي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني (بن خزناجي، قايدي، و بن التومي، 2018).

IVنمذجة قياسية لأثر الانفاق على قطاعات التعليم و الصحة والسكن و العمل و التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990و 2022

IV – 1 منهجية النموذج القياسي

يسمح نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL بتوضيح العالقة التوازني طويلة الأجل بني متغيرين أو أكثر من خلال إيجاد التكامل المشترك بينهما. ومن أجل تحديد عالقة الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم و الصحة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بني 1990-2022 فقد مت استخدام ثالث متغيرات أساسية للتعبير عن النموذج المدروس حيث تمثلت هذه المتغيرات في متغيرات مستقلة وهم الانفاق على التعليم و الانفاق على الصحة ، الانفاق على السكن ، الانفاق على التشغيل ، دعم الاجتماعي ، ومتغير تابع ممتثل في النمو الاقتصاد معربا عنه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كما تم استخدام متغير مفسر وتثل في التضخم . حيث تم الاستعانة ببيانات سنوية صادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات من اجل دراسة وتحديد اثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2022 .تم تقدير نموذج بواسطة المتغيرات المستقلة التالية :

Expedu :الانفاق على التعليم الابتدائي و الثانوي

Expsant: الانفاق على قطاع الصحة

Expsak: الانفاق على قطاع السكن

Aid: الدعم الاجتماعي

Exptra: الانفاق على التشغيل

CPI : التضخم

يأخذ النموذج الشكل الخطي التالي :

$$GDPc = f(Expendu, Expsante, Expsak, Aid, Exptra, CPI) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

IV – 2 دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

في البداية وكمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار ية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط اجراء التكامل المشترك، و الهدف هو كشف العلاقة في المدى الطويل و تفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج في حال كانت السلاسل المستخدمة في التقدير غير مستقرة ويوجد الكثير من الأساليب الإحصائية المستعملة لاختبار الاستقرارية ومن أهم هذه الأساليب جند اختبار جذر الوحدة وبالرغم تعدد اختباراتها سوف نستخدم اختبارين ومها اختبار ديكي فولر الموسع(ADF)و اختبار فيليبس بريون (PP)والجدول التالي يوضح نتائج تطبيق هذين الاختبارين:

الجدول (1): نتائج اختبار ADF و PP

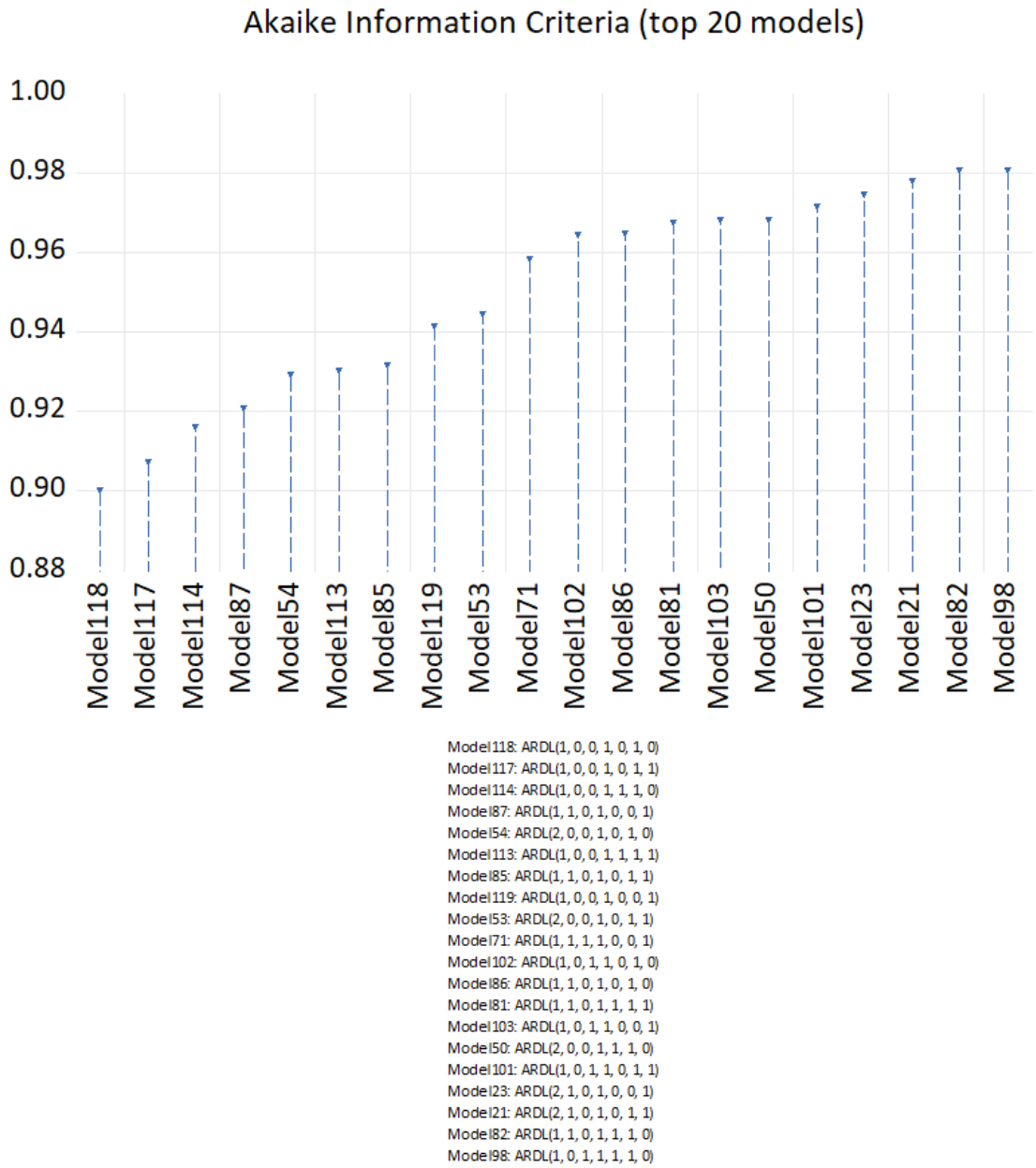
UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level	GDP	SAK	EDU	TRA	AID	SANT	INF
With Constant	t-Statistic	-2.0832	-1.8540	-2.8381	-1.2357	-1.8567	-2.3744	-2.4752
	Prob.	***0.2523*** n0	***0.3488*** n0	***0.0643*** *	***0.6465*** n0	***0.3476*** n0	***0.1566*** n0	***0.1307*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8800	-1.5748	-2.1960	-2.4003	-1.6289	-2.4283	-2.4240
	Prob.	***0.1248*** n0	***0.7806*** n0	***0.4756*** n0	***0.3724*** n0	***0.7587*** n0	***0.3591*** n0	***0.3611*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5220	0.2155	3.5654	1.0684	0.5747	2.2092	-1.3710
	Prob.	***0.8232*** n0	***0.7424*** n0	***0.9998*** n0	***0.9218*** n0	***0.8352*** n0	***0.9920*** n0	***0.1548*** n0
	At First Difference	d(GDP)	d(SAK)	d(EDU)	d(TRA)	d(AID)	d(SANT)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-10.3074	-5.8892	-5.2130	-6.8912	-6.8003	-7.0291	-7.8056
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0002*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.1506	-12.3280	-6.0855	-6.7983	-11.8535	-7.9692	-8.2244
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.8612	-5.8724	-3.4614	-6.6583	-7.0051	-5.7471	-7.9172
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0011*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***

المصدر : المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال اختبار جذر الوحدة اعلاه يتضح جليا أن كل المتغيرات لم تستقر عند المستوى في كلا الاختبارين (ADF وPP) وباستعمال المعادلات الثلاثة، وهذا ما تطلب المرور نحو الفروق الأولى التي اتضح أنها مستقرة عند مستوى احتمال 1% بالنسبة لكل المتغيرات. هذا ما يعني احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه السلاسل وهذا ما سوف يتم التطرق له في المراحل اللاحقة باستعمال منهجية ARDL واختبار الحدود Bounds test بصفة خاصة.

اختيار الفجوة الأمثل



من خلال الشكل نلاحظ أن افضل نموذج صاحب أقل قيمة لمعامل Akaike هو صاحب الرقم 118 والذي يتعلق بالنموذج ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 1, 0) والذي يقوم بتدينة مجموع مربعات الأخطاء لأقل قيمة ممكنة مقارنة مع النماذج الأخرى، مع العلم قد تم أخذ أقصى عدد تأخرات ب 2 نظرا لصغر العينة واستعمال معطيات سنوية.

IV – 3اختبار الحدود Bounds test

بعد اجراء اختبار الاستقرارية تم التوصل الى أن تكامل السلاسل الزمنية هو عبارة عن مزيج فمنها ما هي متكاملة من الدرجة صفر والأخرى متكاملة من الدرجة الاولى والشرط الوحيد الاستخدام منهج الحدود محقق أي ال توجد أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية. يتم الانتقال الى منهج الحدود Test Bound للكشف عن وجود عالقة تكامل مشرت ك بين متغيرات الدراسة حيث يتم اختبار فرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود تكامل مشرتك بين متغيرات النموذج أي غياب العالقة التوازنية طويل الأجل.

الجدول (02) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.04737	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43
Actual Sample Size	32	Finite Sample: n=35		
		10%	2.387	3.671
		5%	2.864	4.324
		1%	4.016	5.797
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.457	3.797
		5%	2.97	4.499
		1%	4.27	6.211

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.604292	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يتضح من الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة قدرت ب 10.047 وهي أكبر من القيم الجدولية عند 5% والخاصة بالعنية قيد الدراسة (32) حيث القيمة الدنيا هي 2.864 والقيمة العليا هي 4.324. وهذا ما يؤكد اختبار ستيودنت الذي قدرت

إحصائيته ب -4.604 وهي أصغر من القيم الجدولية عند 5% المقدرة ب -2.86 للقيمة الدنيا و-4.38 للقيمة العليا. بالتالي يمكننا الإقرار بوجود تكامل مشترك بين السلاسل قيد الدراسات حيث أنها تسلك سلوك متشابه ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل. وبالتالي هناك احتمال وجود مرونات ل GDP في المدى الطويل باستعمال المتغيرات المستقلة وهذا ما سوف نعمل على تقديره في المرحلة الموالية.

الجدول (03) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الاجل لنموذجARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 0, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 07/06/24 Time: 15:55
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.658007	5.290403	0.313399	0.7569
GDP(-1)*	-0.670721	0.145673	-4.604292	0.0001
SAK**	-0.130386	0.094417	-1.380960	0.1812
SANT**	-1.296939	0.446335	-2.905751	0.0082
EDU(-1)	2.294503	0.765273	2.998282	0.0066
INF**	-0.080495	0.100274	-0.802752	0.4307
TRA(-1)	-0.037148	0.152552	-0.243507	0.8099
AID**	0.311511	0.102036	3.052942	0.0058
D(EDU)	5.013675	0.881622	5.686875	0.0000
D(TRA)	0.195544	0.166633	1.173505	0.2531

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

في خصوص الآثار في المدى القصير نبدأ مع إحصائية حد تصحيح الخطأ ECT والتي يعبر عنها المتغير GDP(-1) فهي معنوية عند 1% كما أنها محصورة بين 0 و-1، بالتالي هناك سلوك تعديلي في المعادلة بعد أي صدمة، حيث أن النظام يصحح مع قدره 67.07% من اختلالاته في كل فترة للعودة للوضع التوازني بعد أي صدمة وهذا ما يؤكد وجود تكامل مشترك.

IV – 4تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل:

الجدول رقم (04): تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAK	-0.194397	0.150459	-1.292026	0.2098
SANT	-1.933648	0.891864	-2.168098	0.0412
EDU	3.420949	1.514575	2.258685	0.0342
INF	-0.120012	0.164676	-0.728780	0.4738
TRA	-0.055385	0.231619	-0.239119	0.8132
AID	0.464442	0.172240	2.696485	0.0132

EC = GDP - (-0.1944*SAK -1.9336*SANT + 3.4209*EDU -0.1200*INF
-0.0554*TRA + 0.4644*AID)

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول يتضح لنا أن المتغيرات التي قمنا باختيارها ووفقا للدراسات السابقة والمؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي قد جاء البعض منها بإشارة موجبة والبعض الأخر ظهر بإشارة سالبة كمايلي :

- وجود تاثير سلبي معنوي لمتغير الانفاق الخاص بقطاع الصحة على النمو الاقتصادي حيث ان الزيادة ب 1% في الانفاق على الصحة سوف يؤذي الى انخفاض الناتج الاجمالي المحلي ب 1.93% ..وهذا راجع الى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري و الذي يتميز باعتماده شبه الكامل على المحروقات و هو السبب الرئيسي للنتائج المتوصل اليها بخصوص عدم وجود علاقة سببية تمتد من الانفاق العام على الصحة الى النمو الاقتصادي على غرار الدول الغير النفطية التي اكدت فيها العديد من الدراسات التطبيقية العلاقة القوية للاستثمار في الصحة على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية . كذلك ايضا توجيه و تخصيص موارد الانفاق العام الى قطاعات اخرى على حساب قطاع الصحة بالإضافة البالنمو الديموغرافي المتزايد ، تزايد حجم الكادر الطبي و الاداري بالإضافة الى الزيادة في مرتباتهم و منحهم.
- كما يتبين من النموذج المقدر أن الإنفاق على التعليم تأثريا موجبا ومعنويا في النمو الاقتصادي، حيث ان الزيادة ب 1 %في الانفاق على التعليم سوف تؤذي الى زيادة الناتج الاجمالي المحلي ب 3.42 %وهذا يعزز وجهات نظر العديد من الدراسات مثل دراسة Denison، دراسة Schultz (1999)ودراسة Psacharopolos التي ترى أن الإنفاق الحكومي على التعليم يعد عاملا أساسي في رفع الإنتاجية والاستثمار والادخار والتي تساعد على التنافس والإبداع بين أفرادا المجتمع .حيث ان التعليم يرفع من انتاجية العامل مهما كان نوع العملية الانتاجية شريطة توفر التعليم المناسب و التنسيق الدائم بين الدوائر التعليمية و الدوائر الاقتصادية و ان معدل دخل الفرد المتعلم اعلى من معدل دخل الفرد غير المتعلم كما ان معدل النمو الاقتصادي في الدول ذات الافراد الاكثر تعليما اكبر من معدل النمو الاقتصادي للدول التي افراد مجتمعها اقل تعليما . كما يعتبر التعليم من خلال انشطة التكوين و التطوير و البحث العلمي المغدي الرئيسي للاختراعات التكنولوجية و مسايرتها و بالتالي الاثر الايجابي الكبير على كل الجوانب الاقتصادية و التنمية البشرية بما فيها النمو الاقتصادي(Nonye & Chukwudi, 2024) وهذا ما لاحظه لوكاس (1988) أن الإنفاق العام على التعليم يعزز رأس المال البشري، والذي بدوره قد يساهم في النمو الاقتصادي. كما سلط رومر (1990) الضوء على دور الإنفاق على البحث والتطوير في النمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديداً

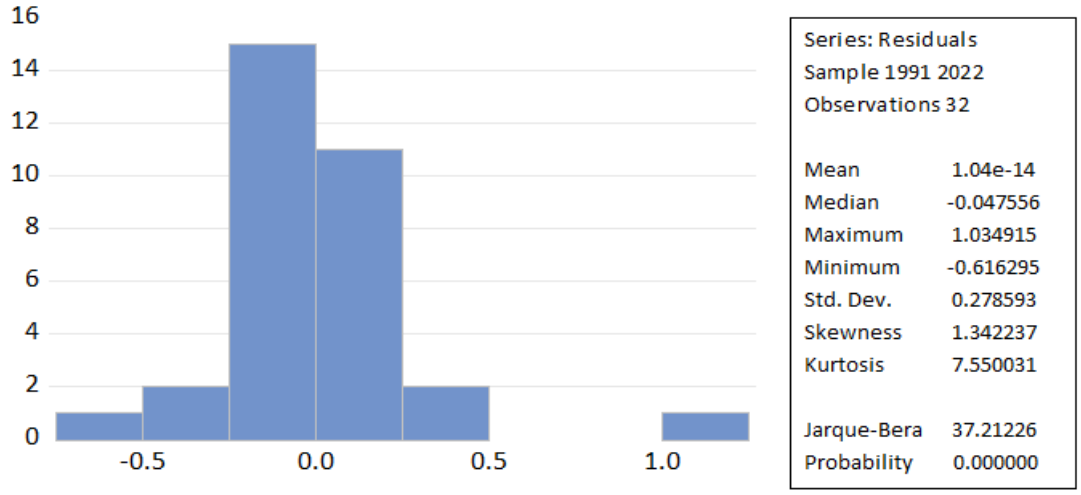
فيما يتعلق بنظرية النمو الداخلي، يُنظَر إلى الإنفاق على التعليم والصحة باعتباره تعزيزاً لرأس المال البشري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم تقني داخلي وبالتالي التعجيل بالنمو الاقتصادي (Biswajit & Mukhopadhyay, 2012) كما كشفت العديد من الدراسات الاحصائية التي اجرها "كوزنيتس" ان حوالي 90% من النمو المحقق في الدول الصناعية المتقدمة يعود الى التحسين في قابليات الانسان المعرفية و الادارتية و المهارتية و هذا يعني ان القدرة الانسانية اصبحت الدافع الاول لتسارع التنمية ومهمة في منظومة النمو في العقود الاخيرة ولا تقل أهمية عن راس المال المادي. كما اكد Stroumiline في نظريته ان اربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن ان تزيد في فعالية العمل بنسبة لا تقل عن 44 % و قد برهن ان العوامل الاساسية التي تؤثر في انتاجية العمل هي السن و مدة الخدمة و التعليم .كل هذه التطورات دفعت الفكر التنموي الى اعادة النظر في ترتيب اولويات عناصر الانتاج حيث ان جميع نظريات الفكر الاقتصادي أجمعت على ان التعليم يمثل عاملا هاما للتنمية الاقتصادية جعلت معظم ذول العالم في السنوات الاخيرة تعترف بذلك من خلال زيادة النفقات المخصصة في مجال التعليم .

- و لاحظنا أيضا وجود أثر ايجابي للدعم الاجتماعي على الناتج المحلي الاجمالي حيث ان الزيادة ب 1 % في الانفاق على الدعم الاجتماعي سيؤذي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 0.46 % وهذا راجع الى ان برامج الدعم اصبحت تمس جميع طبقات المجتمع خاصة تلك الفئة دوي الدخل المنخفض بهدف تحسين مستواها المعيشي .
- كما تبين ايضا وجود اثر سلبي غير معنوي للانفاق على السكن على النمو الاقتصادي حيث ان الزيادة ب 1% في الانفاق السكني سيؤدي الى انخفاض الناتج الاجمالي المحلي ب0.19 % حيث انه رغم المجهودات التي بدلتها الدولة من خلال العديد من الاصلاحات بداية من التسعينات لانعاش قطاع السكن بالاعتماد على العديد من الاليات الا أنه الانفاق على هذا القطاع قد يحول الموارد بعيدا عن القطاعات الاستثمارية الانتاجية الاخرى التي تساهم بشكل اكبر في النمو الاقتصادي كذلك ارتفاع تكاليف السكن قد يقلل من الانفاق الاستهلاكي في مجالات اخرة مما يؤثر سلبا عللا الطلب الكلي وهي نفس الملاحظة التي تقدم بها كل من Burnes و Gerbler عام 1977 بأن قطاع السكن لا يمثل الا اسلوب يسمح للغير باستعمال مصادر محددة و لا يستحق ان يوصف في قطاع الاولويات.
- كما توصلنا ايضا بعد تقدير النموذج ARDL الى التأثير السلبي للانفاق على قطاع العمل في المدى الطويل حيث أن الزيادة ب 1 % تؤذي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ب 0.05 % وهذا راجع كون الايرادات الموجهة من الدولة لتغطية النفقات التي توجه بشكل كبير نحو الاستثمارات العمومية الغير المنتجة (القطاعات الغير المنتجة) التي لا تساهم في توظيف نسبة كبيرة من الايدي العاملة و امتصاص البطالة في سوق العمل المحلية و بالتالي لا تخلق قيمة مضافة و لا نمو اقتصادي.

IV– 5 اختبار المشاكل الاحصائية

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : **اختبار "Bera–Jarque**

الشكل رقم (02) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة KURTOSIS كبيرة جدا وهي 7.55 ما يعني وجود ذروة في الأخطاء بالتالي الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي، وهذا ما تؤكده إحصائية Jarque Berra التي كان احتمالها 0.000. ولكن هذا لا يؤثر على النتائج بصفة عامة.

2- اختبار وجود ارتباط خطي البواقي من الدرجة اكبر من الواحد : اختبار " **Godfrey–Breusch "Serial Godfrey–Breusch((LMTest Correlation**

الجدول رقم (05) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.499477	Prob. F(2,20)	0.6142
Obs*R-squared	1.522291	Prob. Chi-Square(2)	0.4671

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

بالانتقال إلى مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستعمال اختبار Breusch Godfrey نلاحظ ان إحصائية فيشر قدرت ب 0.499 باحتمال 0.614 وهذا ما يدل على أن الأخطاء لا ترتبط ببعضها البعض.

3- اختبار تجانس تباين الخطأ (**Test ARCH**)

الجدول رقم (06) : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.173952	Prob. F(1,29)	0.6797
Obs*R-squared	0.184840	Prob. Chi-Square(1)	0.6672

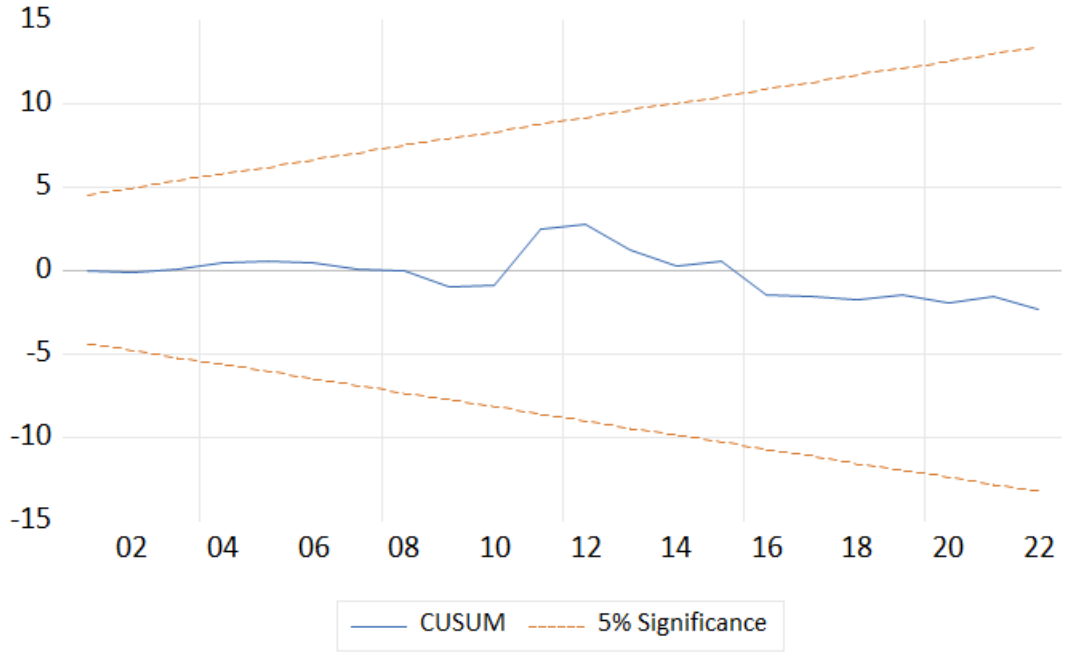
المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

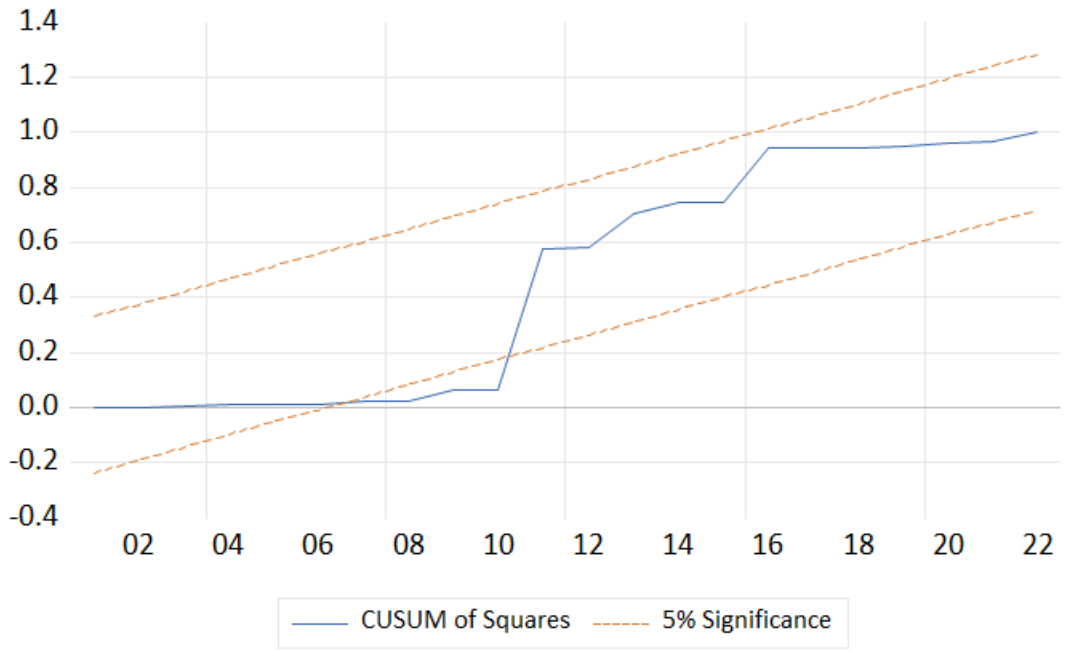
في خصوص مشكلة عدم ثبات تبيان الأخطاء وباستعمال اختبار ARCH نلاحظ أن إحصائية فيشر قدرت ب 0.173 وباحتمال 0.679، وهذا ما يدل على أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن.

4- الاستقرارية الهيكلية أشكال (**test CUSUMSQ and CUSUM**)

بعد قمنا بدراسة التوازن في المدى القصير ، سنقوم بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ، و سنعتمد في خطوتنا هذه على اختبر المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات المعاودة (CUSUMQ) و التي تم اقتراحها من قبل Evans .Dublin .BROWN(1975) وقد أظهرت معظم الدراسات أن مثل هذه الاختبارات تكون دائما مصاحبة لمنهجية ARDL لهذا قمنا بتطبيق هذين الاختبارين على النموذج محل الدراسة و تظهر نتائجها من خلال الاشكال التالية:

الشكل رقم (01) :نتائج اختبار استقرارية النموذج





المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

وصولا لثبات المقدرات عبر الزمن يتضح أن اختبار CUSUM يقع ضمن حدود الثقة في حين اختبار CUSUMSQ فقد خرج المنحنى لبعض الوقت لكنه عاد بسرعة نظرا لوجود تغيرات هيكلية ممكنة. لكن على العموم يمكن اعتبار النموذج المقدر ثابت عبر الزمن ويمكن استعماله من الناحية الإحصائية. على العموم يتبين أن النموذج المقدر خالي من المشاكل الإحصائية

الخلاصة :

سخرت الجزائر على غرار العديد من الدول و منذ سنوات لتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول كافة الامكانيات البشرية و المادية المتثملة في برامج الانفاق بأشكاله المخلفة و على العديد من القطاعات .الانها لم تصل الى المستوى و الاهداف المرجوة ضمن سياستها الاقتصادية وهو

بناء على النتائج المحققة في الدراسة يمكن القول ان الورقة البحثية قد اجابت على الفرضية حيث ان الانفاق الاجتماعي يؤثر على النمو الاقتصادي حيث توصلنا الى ان هناك تأثير ايجابي للإنفاق على التعليم و الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي لكن في المقابل ايضا لاحظنا ان هناك تأثير السلبي بخصوص الانفاق على الصحة و السكن و التشغيل على النمو الاقتصادي.

الاحالات والمراجع

Chekouri, S., Chibi , a., & Benbouziane, m. (2022). THE IMPACT OF GOVERNMENT SIZE ON ECONOMICGROWTH IN ALGERIA: A THRESHOLD ANALYSIS. *Les Cahiers du Cread, 38*(03), 358-378.

Christian , C. (2006). *La croissace ou le progres?Croissance ,decroissance,devloppement durable.* paris: SEUIL.

F. Ozlem , A., & Mehmet, D. (2016). Public Social Expenditures and Economic Growth: Evidence from Selected OECD Countries. *Research in World Economy, 07*(02), 44-51.

Mehmet, M., & Sevgi, s. (2014). he effect of education expenditure on economic growth: The caseof Turkey. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 109*(02), 925 – 930.

Seema, N., Paresh, K., & Sagarika, M. (2010). Investigating the relationship between health and economic growth : Empirical evidence from a panel of 5 Asian countries. *Journal of Asian Economics, Elsevier, 21*(4), 404-411.

العوفي, ح. (2015). *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه* ,121. (محاولة تقييم)السياسات الاجتماعية ، الاعانات و النمو الاقتصادي في الجزائر. جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر :كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير.

بن خزناجي, أ., قايدي, خ., & بن التومي, ا. (2018). النفقات الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الباحث الاقتصادي, 5*(1), 187-212.

جواني, ح., & العمراوي, س. (2023). دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. *مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد, 07*(02), 51-71.

حسن, م. ر., سعود, ا., & عبد الحفيظ, م. ا. (2021). اثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في مصر. *مجلة البحوث و الدراسات الافريقية و دول حوض النيل, 2*(1), 669-687.

خواثرة, س. (2020). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه* ,42. أثر الانفاق الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017. جامعة فرحات عباس سطيف :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

دحو, م., & طويل, أ. (2021). محاولة لتقدير مردود النفقات العمومية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1998-2019). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, 17*(03), 227-246.

عبد الرحمان, ا., & عريقات, م. ح. (1999). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد*. عمان :دار وائل للنشر و التوزيع.

عثمانية, خ. (2020). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ,71. أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967-2017. تبسة-جامعة العربي التبسي :كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير.

كحل الراس, ل., & معوشي, ب. (2022). أثر سياسة الانفاق العام على التشغيل و البطالة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2019. *مجلة الباحث الاقتصادي, 10*(02), 355-380.

الى 1990اشكالية الانفاق على الصحة و رهانات مصادر تمويله في الجزائر خلال الفترة الممتدة من .(2023) .م ,بن عطة & .,م ,مشري
2020. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, 07*(01), 140-155.